مع الولايات المتحدة تعقبها مفاوضات مع وفد اسرائيلي، حيث لا تريد واشنطن لهذا الوفد ان يضم عناصر تنتمي، رسمياً، الى منظمة التحرير.

استند التحرك الاميركي الاخير الى ان الولايات المتحدة اصبحت تعتبر الشرق الاوسط كثمرة ناضجة حان قطافها. فالرئيس ريغان يرى ان هناك فرصة معقولة للتحرك (الدستور، عمان، ٢٢/٣/١٩٨٥) . ويرى شولتس، وزير خارجيته، «ان الكرة بدأت تتدحرج ونأمل ان تستمر بذلك» (السفير، بيروت، ٣٠/٣/١٩٨٥) . ويعرب مسؤولون اميركيون عن تقديرهم للتحرك العربي الاخير، وذلك من منطلق اعتباره اهم تحرك حدث في السنوات الاخيرة (الاهرام، القاهرة، ٢٣/٣/١٩٨٥). ويرى لاري سبيكس، المتحدث بلسان الخارجية الاميركية، ان الولايات المتحدة تتوقع ان يؤدي اجتماعها بوفد اردني ـ فلسطيني مشترك الى مفاوضات سلام مباشرة، عربية ـ اسرائيلية، اي على غرار مفاوضات كامب ـ ديفيد (الدستور، ٢٢/٣/١٩٨٥) . وكان الرئيس ريغان في منتهى البلاغة عندما وصف الدور الاميركي الحالي في الشرق الاوسط بانه مشابه لدور ادارة الرئيس السابق جيمي كارتر في اتفاقيات كامب ـ ديفيد (السياسة، الكويت، ١٨/٤/١٩٨٥).

ولا غرو، اذن، في ان كثيرين من المراقبين السياسيين وصفوا التحرك الاميركي الاخير بانه تحضير «كامب ـ ديفيد جديدة»، ويجد هذا الوصف ما يدعمه بقوة مع اعادة المسؤولين الاميركيين التأكيد، مجدداً، على «ثوابت» الموقف الاميركي المعادي والمعروفة. ففي اعتقاد وزير الخارجية الاميركي ان السياسة الاميركية تجاه المنطقة تقوم على ستة اسس، اهمها: مفاوضات مباشرة اي صفقات انفرادية؛ لا حوار ولا اعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، الا بعد اعترافها باسرائيل وقبولها بقرار مجلس الامن ٢٤٢؛ ولا لدولة فلسطينية مستقلة؛ ولا عودة لاسرائيل الى حدود العام ١٩٦٧ (السفير، ٢٢/٤/١٩٨٥).

لكن الولايات المتحدة ترى انه «ينبغي ان يتواجد الفلسطينيون ـ لانهم المعنيون ـ ضمن وفد اردني» في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل. وان «الفلسطينيين اصحاب حقوق مشروعة» (السفير، ٣٠/٣/١٩٨٥). واذا اضفنا الى هذا الموقف «الثوابت» الاميركية التي اعلنها شولتس، يصبح من غير الصعب رؤية هدف التحرك الاميركي الاخير، وهو ايجاد «فلسطينيين آخرين»، مفاوضين، كانوا يراودون مخيلة هنري كسينجر في ايامه (كما لاحظت ذلك وكالة «نوفوستي» السوفياتية) وتصبح «حقوق الفلسطينيين المشروعة»، بالمفهوم الاميركي، هي «الحكم الذاتي» الذي اقترحته اتفاقات كامب ـ ديفيد ومن بعدها مشروع ريغان. وبما ان الولايات المتحدة لا يمكن ان توافق على دولة فلسطينية مستقلة، كما انها لا تؤيد ضم الضفة الغربية وقطاع غزة الى اسرائيل، فان استنتاج «نوفوستي» بان الولايات المتحدة تخطط لتحويل الضفة والقطاع، بموجب التسوية الاميركية، الى رأس جسر لقوات الانتشار السريع، لا يجانب الحقيقة.

وفي هذا الاطار، قام مورفي بجولته التي قال انها تهدف الى «استطلاع امكانية تكوين الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك المفاوض وما اذا كان ضروريا ان تعقد واشنطن اجتماعات تمهيدية مع هذا الوفد قبل انضمام اسرائيل الى المفاوضات» (الشرق الاوسط، لندن، ٦/٤/١٩٨٥). واذا كان مورفي لم ينجح كلياً فانه، في الوقت ذاته، لم يفشل كلياً، لذلك، استدعى الامر زيادة في الضغط الاميركي في هذا الاتجاه فكانت جولة شولتس في اواسط ايار (مايو)، وهو الذي اصيب بنكسة شديدة اثر فشل اتفاق ١٧ ايار (مايو) الذي رعاه قبل عامين واعطى، وقتذاك، انطباعاً بانه لن يعود الى المنطقة مجدداً الا «اذا نضجت الظروف». ولكن هل نضجت الظروف فعلاً؟

## الموقف الاوروبي الغربي

مع ازدياد النشاط الاميركي، شهد الدور الاوروبي الغربي تراجعاً وتحول الى السير في المجرى العام للسياسة الاميركية. واصبحت المراهنة على دور جديد لاوروبا الغربية ضرباً من الوهم. وهذا يظهر صحة الاستنتاج الذي خلصت اليه صحيفة «هيرالد تريبون» من ان الدور الاوروبي الغربي يعتمد على نوع من «النظام الديبلوماسي الاحتياطي» يقوم الاوروبيون، بموجبه، بالابقاء على حيوية الحوار في الشرق الاوسط اذا ما تلاشت الجهود الاميركية، خوفاً من ان يؤدي الفراغ الى خنق قوى الاعتدال في المنطقة (الشرق الاوسط، ٢٥/٤/١٩٨٥)، وبهذا تصبح المحصلة العامة للجهود الاوروبية الغربية، في مختلف الاحوال، «المساعدة في ايجاد الجو المناسب» لتقدم السياسة الاميركية في المنطقة (المصدر نفسه). وهذا الامر راجع، اصلاً، الى تبعية اوروبا الغربية للسياسة الاميركية بدرجة كبيرة فيما يتعلق بالعديد من القضايا